ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

French Policy towards Djibouti during of François Mitterrand Reign (1985-1995)

Shahla Shihab Wahab Mahmoud

Saladin Education Directorate

* *Corresponding author: E-mail* :
ahdshhabwhwhab@gmail.com

***Keywords*:**
Policy
French
Djibouti
Mitterrand

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 22 Mar. 2023
Accepted 25 June 2023
Available online 19 Aug 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research examines French policy towards the Republic of Djibouti during the tenure of the late French President François Mitterrand. It presents the outlines of France foreign policy and the evolution of Franco-African relations, with a particular focus on the impact on Djibouti within the framework of the France-Afrique system and the Cold War era and its aftermath. It explores Mitterrand's true perception of the importance of Africa, and Djibouti specifically, as well as the extent to which this policy towards Djibouti aligns with France's overall foreign policy towards Africa. It also analyzes the political aspects and implications of this policy on the region and the actual implementation of French policy in Djibouti, considering its strategic geographical location and the establishment of the largest French military base there, which demonstrates France's influence and military strength. Furthermore, it examines the interest of France in Djibouti for the protection of its political, economic, and cultural interests in Africa.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.8.1.2023.14

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University

السياسة الفرنسية تجاه جيبوتي خلال عهد فرانسوا ميتران (١٩٨٥ – ١٩٩٥)

شهله شهاب وهاب محمود/ تربية صلاح الدين

الخلاصة:

يتناول هذا البحث السياسة الفرنسية تجاه دولة جيبوتي, في مرحلة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران وعرض ملامح السياسة الخارجية لفرنسا وتطور العلاقات الفرنسية الأفريقية، وانعكاساتها على جيبوتي في ظل نظام France Afrique و مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها، وإدراكه الحقيقي لأهمية أفريقيا وجيبوتي بشكل خاص، ومدي توافق تلك السياسة تجاه جيبوتي مع سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، وملامحها السياسة وانعكاساتها على المنطقة والممارسة الفعلية للسياسة الفرنسية في جيبوتي نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بإقامة وتشييد أكبر قاعدة عسكرية فرنسية بها، لاستعراض نفوذها وقوتها العسكرية، والاهتمام بدولة جيبوتي لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية في أفريقيا.

الكلمات المفتاحية :السياسة – الفرنسية – جيبوتي – ميتران

مقدمة

يمثل الوجود الفرنسي المعاصر في دول القرن الأفريقي، مسائلة مصيرية لفرنسا، و لا يغيب عن ذاكرة صانعي القرارات السياسية مقولة الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران، عندما أعلن في مؤتمر أفريقيا فرنسا عام١٩٨٦م، الذي يعد أول قمة فرانكفونية بمدينة لابول" أنه لن يكون لفرنسا وجود بدون أفريقيا((N.d.). Retrieved from http//:m.nn abaa..org) وكانت الضرورة ملحة من قبل فرنسا على إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتوجهت سياسة فرنسا وسلوكها بوصفها إحدى دول الاتحاد الأوروبي ذات العلاقات التقليدية قديمة الجذور، لكونها الدولة التي تسعى وراء تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة الهامة من أفريقيا، وبوصفها إحدى الدول الفاعلة فيها.

والسؤال التالي محاولةُ للإجابة على السؤال: هَلْ سياسة فرنسا الأفريقية حقاً هي الانتقال من النمط القديم للاستعمار الجديد، ونمط السياسات الموروثة Patrimonial التي اتسمت بها العلاقات العميقة وشبه العائلية بين الفرنسيين ونُخَب Francophone الفرانكفونية الأفريقية اعتماد على سياسة جديدة تكون فيها الفرانكفونية الأفريقية ضمن سياسة عالم ثالث أوسع؟ وإلى أي مدى وصل التطبيع لهذه العلاقات Normalisee. وبمعنى آخر، فهل فرنسا تَبتعدُ عن سياستها التقليدية بحزم نحو سياسة تحرر مالي واقتصادي وعسكري ودبلوماسي وسياسي؟ وهل هي عملية إعادة انتشار في أفريقيا؟ وباختصار، هَلْ سيشاهدُ حقاً تصفية استعمار العلاقات الفرنكُو . أفريقي. (Renou, *A new French policy for Africa?* 2002)

كما أن التركيز على حالة التدخل الفرنسي في منطقة دول حوض النيل والسودان هو محاولةُ للإجابة على السؤال التالي: هَلْ سياسة فرنسا الأفريقية حقاً هي الانتقال من النمط القديم للاستعمار الجديد ونمط السياسات الموروثة Patrimonial التي اتسمت بها العلاقات العميقة وشبه العائلية بين الفرنسيين ونُخَب Francophone الفرانكفونية الأفريقية واعتماد سياسة جديدة تكون فيها الفرانكفونية الأفريقية مصممة ضمن سياسة عالم ثالث أوسع؟ وإلى أي مدى وصل التطبيع لهذه العلاقات Normalisee. وبمعنى آخر، فهل فرنسا تَبتعدُ عن سياستها التقليدية بحزم نحو سياسة تحرر مالي واقتصادي وعسكري ودبلوماسي وسياسي؟ وهل هي عملية إعادة انتشار في أفريقيا؟ وباختصار، هَلْ سيشاهدُ حقاً تصفية استعمار العلاقات الفرنكُو . أفريقية؟(سعودي–قضايا افريقية –١٩٨٠).

التطورات السياسية في جيبوتي حتى عام١٩٨٥

توسع النفوذ الفرنسي في أفريقيا منذ عام ١٨٩٢م، بالاستيلاء على تاجوراء وبقية الأراضي التي تشكل جمهورية جيبوتي الآن . ومنذ بداية التاريخ الاستعماري في أفريقيا اتخذ الحاكم الفرنسي قراراً

بالبدء في تشييد وبناء مدينة جيبوتي، والتي أصبحت مقراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية في هذه المنطقة وأصبحت المستعمرة تعرف باسم الصومال الفرنسي منذ سنة 1896 م. وظل الاسم متداولاً حتى 3 يوليو/تموز 1967 م، حين أطلقت الإدارة الفرنسية عليها "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى". وقد بدأ الكفاح الشعبي لمقاومة المستعمر الفرنسي يتخذ شكلاً منظماً، إذ أن في عام 1945م، انتخب السيد محمود حربي رئيساً لفرع حزب وحدة الشباب الصومالي في جيبوتي.

وفي سنة 1947 م، أنشأ أول نقابة للعمال وانتخب رئيساً لها، وكانت النقابة تضم جميع الأيدي العاملة إلى جانب العناصر المستنيرة، و أصبحت النقابة تمثل قوة سياسية لها اعتبارها وتأثيرها، وأخذت هذه القوة تنمو وتتسع حتى تألف منها حزب الاتحاد الجمهوري الذي نادي باتحاد جميع أجزاء الصومال في جمهورية واحدة.

وأدى نمو الوعي القومي في البلاد بحثا عن الحرية والاستقلال إلى إجبار الفرنسيين على السماح بقيام مجلس تشريعي عام 1950 م، تكون نصف أعضائه من الصوماليين والنصف الآخر من المستوطنين الأجانب من الفرنسيين والمهاجرين من العيسي من إقليم الأوجادين، للاستقرار داخل جيبوتي، ومنحتهم الجنسية. وأجريت انتخابات أسفرت عن فوز جميع مرشحي حزب الاتحاد الجمهوري. بالرغم من أن هدف الفرنسيين كان تهدئة الخواطر فقط، إلا أن هذا المجلس تمكن من أن يكون قاعدة لانطلاق القوى التحررية في البلاد.

وفي سنة1956 م أُجري استفتاء شعبي لاختيار ممثل للصومال في الجمعية الفرنسية، فاز فيها السيد محمود حربي، وجرت مقاومة صومالية في نفس العام أدت إلي تدمير بعض المنشآت الفرنسية، والتي كانت فرنسا تخزن فيها المواد التموينية والأسلحة وترسلها إلى إسرائيل. واحتجاجاً على عدوا(إسرائيل) على(مصر) عام 1956 م، ازداد الكفاح والمطالبة بالاستقلال،

مما اضطر الفرنسيون إلى إصدار قانون يمنح جميع المستعمرات الفرنسية حق تأليف حكومات محلية، وعلى ذلك الأساس حل المجلس القديم، وأُجريت انتخابات جديدة دخل معركتها حزبا الاتحاد الجمهوري والحزب الوطني، فاز فيها حزب الاتحاد الجمهوري بجميع المقاعد في المجلس التشريعي، وألف محمود حربي أول وزارة صومالية وكان جميع أعضائها من الصوماليين(الجاسور – أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية – ٢٠٠١).

وعندما انتهت عضوية نائب المستعمرة في مجلس الشيوخ الفرنسي، إذ تقدم للانتخابات أحمد فتحي قوضي أحد أعضاء حزب الاتحاد الجمهوري، وفاز بعضوية مجلس الشيوخ الفرنسي .وأصبح حزب الاتحاد الجمهوري الحزب الحاكم في جيبوتي بعد أن فاز بالأغلبية في المجلس التشريعي، والوزارة المحلية أيضًا . وقد أصبح رئيس الحزب رئيسًا للوزراء وممثلاً للحزب في الجمعية الوطنية، وأحد أعضائه يمثل الصومال في مجلس الشيوخ الفرنسي(الموسوعة العربية – ٢٠٢٠). وبعد أن اندلعت الحرب الأهلية الجيبوتية المعروفة باسم(تمرد عفر) حدث نزاعًا في جيبوتي أمتد من عام 1991 وحتى عام 1994

وأسفر عن سقوط آلاف القتلى(المعهد المصري للدراسات – ٢٠١٨) والجرحى، وكان سبب تلك الحرب هو المشاركة الغير عادلة بين العيسى والعفر وعصف تلك الحرب بالبلاد طوال ثلاث سنوات و ترى فرنسا أن لها مهمة حضارية في إفريقيا، تتمثل في نشر الثقافة والحضارة الفرنسية بين أبناء الشعوب الأقل مكانة، وقد تمكنت من السيطرة على مستعمرات عديدة في أفريقيا، وتوسعت فيها عقب مؤتمر برلين،1884 –1885. الذي كان بمثابة قوة دافعة للقوى الأوروبية لاستعمار القارة الأفريقية، ووجدت فرنسا في أفريقيا أثناء الحرب الباردة ١٩٤٧–١٩٥٣ ساحة مناسبة لبسط السيطرة والنفوذ والتأكيد على مكانتها وعظمتها بعيداً عن القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي و مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت فرنسا مستعمراتها مهددة بالتفكك، فحاولت إحكام سيطرتها عليها، وإبقائها في نطاق نفوذها. وتعتبر فرنسا أكبر مانح للمعونات الاقتصادية لدول أفريقيا، إذ تمتلك أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية فيها(جلال رأفت – ٢٠٠١) وتقوم السياسة الفرنسية تجاه الأسواق الأفريقية على أساس استغلال ما تمتلكه فرنسا من رصيد ثقافي ولغوي . فرانكفوني في أفريقيا و توسيع نفوذها الاقتصادي في الأسواق الأفريقية.

شكل انتهاء الحرب الباردة حدثاً بارزاً في تاريخ العلاقات الفرنسية، فقد عمدت فرنسا إلي إعادة النظر في سياساتها نحو إفريقيا، نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وحدوث تغيرات جذرية ومؤثرة على مختلف بقاع العالم، ولم تسلم القارة الإفريقية من تلك التغييرات، فمعظم الدول التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي وجدت نفسها في تخبط ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، كما عرفت القارة بالعديد من الصراعات الداخلية والنزاعات الحدودية والحروب الأهلية(حسناء سيف– ٢٠١٧).

وسعت فرنسا إلى اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية في أفريقيا. وعملت على ربط استقلال الدول الإفريقية التي كانت تحت سيطرتها بإقامة اتفاقيات للتعاون تحت شعارات مساعدة الدول الإفريقية على تنميتها الاقتصادية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ولكنه على صعيد الممارسة كانت تهدف هذه الاتفاقيات إلي تكريس الهيمنة الفرنسية على إفريقيا، وذلك يخلق منطقة الفرنك الفرنسي التي كانت تربط العملات الإفريقية بالعملة الفرنسية وتوحيد سعر الصرف بين المستعمرات لإضفاء نوع من الانسجام لكن سرعان ما تم إلغاء هذه السياسة عام١٩٩٤(حسناء سيف – مرجع سابق –٢٠١٧) و أدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، والمناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والتغيرات التي جرت على الساحة الإقليمية في أفريقيا، وحركات التحرر الوطني، التي أدت في النهاية إلى حصول الدول المستعمرة من فرنسا في القارة على استقلالها، لكنها حرصت على بقاء هيمنتها على هذه الدول، عبر اتفاقيات في مختلف المجالات, وشهدت القارة الأفريقية تراجعاً في اهتمام القوى التقليدية بها لبعض الوقت، فقلصت فرنسا وجودها العسكري فيها، ووعدت بتغيير نمط العلاقات بما يتناسب مع متغيرات البيئة الدولية الجديدة، والمتغيرات التي من شأنها التأثير على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا خلال تلك المرحلة، وعلى مصالحها، ونفوذها، ومكانتها في القارة. وتمثل أبرز هذه العوامل في:

صعود عدد من القوى الإقليمية الكبرى في أفريقيا، إذ تجدد الاهتمام بالقارة في ظل العولمة، واكتشاف مزيد من ثرواتها الضخمة. وفي مقدمة تلك القوى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى قوى إقليمية سعت إلى إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، كما شهدت القارة تحولات عدة عقب انتهاء الحرب الباردة، مثل موجة التحول الديمقراطي، والتعددية الحزبية والحروب الأهلية، وغيرها من العوامل التي أثرت على مكانة فرنسا في أفريقيا(ايمان اشرف – ٢٠٢٢).

أما على مستوى الوضع الداخلي الفرنسي، تأثرت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية بعدة عوامل، منها الدور المحوري لرئيس الجمهورية، وكذلك بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، عملت فرنسا على إضفاء الشرعية على تحركاتها، والتأكيد على أهمية التحرك متعدد الأطراف، وأكدت على أهمية الديمقراطية، وسيادة القانون وعملت على التوسع خارج مناطق نفوذها التقليدية، وتواجه المكانة والمصالح الفرنسية في أفريقيا تحديات عدة أهمها ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير النظامية والإسلاموفوبيا لاسيما في منطقتي الساحل الأفريقي، والقرن الأفريقي(اجلال رأفت – ١٩٩١).

وتحلل الدراسة السياسة الفرنسية في ظل حكم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في جيبوتي، وتسلط الضوء بشكل خاص على الطريقة غير المتكافئة التي تعاملت بها مع مختلف شرائح جهاز الدولة في اندلاع الحرب الأهلية في جيبوتي في الأعوام(١٩٩٠-١٩٩٤) في الواقع ، وقد تعثرت السياسة الفرنسية في القرن الأفريقي بمجرد أن استعادت حكومة " حصاد جوليد "، بفضل المساعدة الشخصية من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، و السيطرة على مقاليد الحكم في جيبوتي مع إعادة انتخابه في مايو 1993 ومع ذلك، كان الجهاز التعاوني الذي استعان به في الثمانينيات وعلى ما يبدو لم يعد مستعدًا للعب دور الاستبدال .إذ تتطلب الضرورات وجود ميزانية تساعد على تحقيق أهدافها.وقد سمحت حرب الخليج للجيش الفرنسي باختبار بإنشاء قاعدة في جيبوتي في الوقت الفعلي(رولاند مارشال – ١٩٩٥).

وفي ضوء ما سبق، سنعرض في هذا البحث رؤية تقويمية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه جيبوتي خلال مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥.

مشكلة البحث:

وفي ضوء ما سبق، سنعرض في هذا البحث رؤية السياسة الفرنسية تجاه جيبوتي خلال مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ، ويندرج تحت التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية :هل تطورت العلاقات الخاصةFrance Afrique والعلاقة بين فرنسا وجيبوتي أثناء مرحلة الرئيس فرنسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥ وما هي ملامح الاستمرار والتغير في سياسة فرنسا تجاه جيبوتي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

١ – الكشف عن سياسة الرئيس الفرنسي تجاه جيبوتي خلال مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥.

٢-عرض التطورات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الأفريقية.

٣- التعرف على أبرز مظاهر الاستمرار والتغير في سياسة فرنسا تجاه جمهورية جيبوتي.

منهج البحث:

١-المنهج الاستقرائي الذي قوامه وصف الواقع المستهدف على الحالة التي هو عليها في ضوء المعلومات المتاحة، ومعرفة محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا على المستويين الخارجي والداخلي؛ للوصول لنتائج تتعلق بسياسة فرنسا الخارجية تجاه جيبوتي في عهد الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥م.

٢-مدخل المصلحة القومية ويعنى هذا المدخل بدراسة عدد من الأمور، منها: المصلحة القومية للدولة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في إطار سياستها الخارجية، وكذلك البحث في أنسب السياسات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول من أجل حماية مصالحها .

وهذا المدخل في الدراسة الراهنة عند تناول أهم المصالح والأهداف الفرنسية في جيبوتي، يساعد على تفسير – وتقويم- سياسة فرنسا تجاه أفريقيا عامة وجيبوتي لاسيما. في مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥م.

الإطار الزمني للبحث :

كما يركز البحث على مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥م، وسياسة فرنسا تجاه القارة الأفريقية بوجه عام، ودولة جيبوتي بشكل خاص.

الإطار المكاني للبحث:

يركز البحث على دولة جيبوتي وسياسة فرنسا خلال مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥م.

خطة البحث:

يتضمن البحث مطلبين، وخاتمة على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الأفريقية ونظام France Afrique .

أولاً: مسارات التحرك الفرنسي فيما بعد الحرب الباردة.

ثانياً: تطور وآليات التدخل الفرنسي في أفريقيا.

ثالثاً: حالات للعلاقات الفرنسية في أفريقيا.

المطلب الثاني: سياسة الرئيس فرانسوا ميتران في جيبوتي. ١٩٨٥ – ١٩٩٥.

أولا: آليات التدخل الفرنسي في جيبوتي.

ثانياً: حالات للعلاقات الفرنسية في جيبوتي.

ثالثا: تفسير التدخلات العسكرية الفرنسية في جيبوتي.

خاتمة وتتضمن أبرز النتائج.

المطلب الأول

العلاقات الفرنسية الأفريقية ونظام France Afri

يبدو أن فرنسا لا تتدخل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ مواقف سياسية معادية لبعض الدول الأفريقية مثل: الصومال وجيبوتي وغيرها، حتى لا تضر بمصالحها الاقتصادية في الأسواق الأفريقية. ويتضح في عدم مشاركة فرنسا للولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من هذه الدول و من الدول التي تتعاطف معها الدول الأفريقية ولو كانت خارج القارة الأفريقية مثل العراق. ومن ناحية أخرى فإن فرنسا تعلن أنها لا تمانع في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الأفريقية، ولا تنظر إلى التحركات الأمريكية في الأسواق الأفريقية على أنها ضد المصالح الفرنسية، ولكنها ترحب بدور للسياسة الأمريكية في أفريقيا لأن فرنسا لا تستطيع وحدها تحمل أعباء مساعدة الدول الأفريقية في التنمية الاقتصادية. و تهدف فرنسا إلى تحقيق المشاركة الجديدة ومزيد من التعاون، ووضع حد للتنافس الضار، وذلك من أجل توسيع مناطق الصداقة والمشاركة والتجارة والاستثمار والمعونات.(موقع http://www.francophonie.org/ – ٢٠٢٣/٢/٢٠).

وتتضح سياسة فرنسا وسلوكها بوصفها إحدى الدول الأوروبية ذات العلاقات التقليدية من ناحية، وأنها الدولة التي تسعى إلى تحقيق أهداف ومصالح محددة لها في تلك المنطقة الهامة من أفريقيا، وبوصفها كذلك إحدى دول الاتحاد الأوروبي وبتحديد أدق إحدى الدول الفاعلة فيه، إذ ظلت فرنسا لسنوات طويلة تعد الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، إذ ظلت حوالي عشرين دولة أفريقية تدور في فلكها لسنوات طويلة، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية(Taylor I – 2010).

بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدرتها النووية، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية(جلال رأفت – السياسة الفرنسية – ٢٠٠١) . ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة عوامل أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة(حسناء سيف – افريقيا في المنظر الاستراتيجي الفرنسي – ٢٠١٧).

ويركز المطلب الأول على تطور العلاقات الفرنسية الأفريقية وصولاً إلى مدة الرئيس فرانسوا ميتران. ١٩٨٥ – ١٩٩٥ وذلك من خلال عرض أبرز ملامح الاستمرار والتغير في تلك العلاقات، والآثار السلبية التي تركها نظام Afrique France في العلاقات بين فرنسا وأفريقيا(Medard J.F. 2005).

أولاً: مسارات التحرك الفرنسي بعد الحرب الباردة:

تعد مسارات التحرك الفرنسي بعد الحرب الباردة أكبر مانح للمعونات الاقتصادية في أفريقيا، وتمتلك فرنسا أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية في القارة الأفريقية. وتقوم السياسة الفرنسية تجاه الأسواق الأفريقية على أساس استغلال ما تمتلكه فرنسا من رصيد ثقافي ولغوي . فرانكفوني . في أفريقيا في توسيع نفوذها الاقتصادي في الأسواق الأفريقية. وتسعى فرنسا في الوقت الراهن إلى اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية في أفريقيا ومنها :(Amnesty International 2014)

أ-الاستقطاب خارج نطاق الفرانكفونية.

اضطرت فرنسا إلي تطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا، فاعتمدت في عام ١٩٩٣ خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع في جنوب غرب فرنسا في عدة مناطق مثل (تولوز ونانت ورين)، وتستطيع هذه القوات التدخل في وقت قصير قي كل أنحاء القارة الإفريقية، وتساعدها القوات الفرنسية المرتكزة في القواعد المتبقية في أفريقيا(بو محوظ – السياسة الخارجية الفرنسية – ٢٠١٦).

ب-التركيز على النخب الحاكمة:

سعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث تغييرات في التوجهات الحالية للدول الأفريقية، بالتركيز على النخب الحاكمة، إذ تهدف تلك القوى إلى إعادة ترتيب عملية التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، والتحول نحو إقامة اقتصاد إفريقي بطريقة مختلفة، وذلك عكس ما هو قائم حاليا من وجود تجمعات وكيانات اقتصادية متجاورة سوف تكون أساسًا لبناء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وسعت تلك المحاولات والتوجهات نحو التغيير لأسس وخطط التعاون الاقتصادي الأفريقي، كما تدعو إلى التخوف بشأن مستقبل ذلك التعاون، وسيره بطريقة بسيطة ومرنة، وذلك لأن كل محاولات التغيير يمكن عدها محاولة فك وإعادة تركيب لعملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا، وكل طرف يعيد التركيب وفقا لمصالحه في إطار هذا التنافس الحاد، وهو ما يهدد مستقبل هذا التعاون الأفريقي(سعودي – مرجع سابق).

تفكيك محاولات التكامل الأفريقية:

إن سياسة فرنسا تجاه أفريقيا تعطي أهمية للفئة السياسية والثقافية العليا، أو النخب الحاكمة التي ترى أن الأمن والاستقرار مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عكس السياسة الأمريكية التي تعطي أولوية للفئة الاقتصادية العليا التي ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المدخل للأمن والاستقرار وتسعي إلي تفكيك التكامل الأفريقي(, France 24, February 28, 2014).

وكان للقادة الأفارقة دوّر في استمرار ،France Afrique ، إذ استضاف رؤساء فرنسيون حرص مثل "جورج بومبيدو وفرانسوا متيران" عدًدا من القمم الفرنسية الأفريقية، كانت سماتها الرئيسية تجاه أفريقيا مدعومة بتوجيهات القوى الاقتصادية الغربية المتنافسة في الأسواق الأفريقية بالإجماع الديجولي(Cumming, Gordon D.,2013: 25).

الإجماع إلى هياكل صنع السياسة التي كان الرئيس "فرانسوا ميتران" يسيطر عليها، وكان يرى القارة الأفريقية جزًءا من المجال الرئيس في سياسته الخارجية، عبر خلية أفريقية مزودة بموظفين تحت إشراف" جاك فوكار" في البداية، وتخضع للمساءلة أمام البرلمان، مما يجعل من الصعب إصلاح سياسة فرنسا تجاه أفريقيا، وتفاقمت المشكلة بسبب تعقد آلية صنع القرار الفرنسي، التي شملت وزارة التعاون التي كان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها وزارة أفريقيا السوداء، ووزارة الخارجية، ووزارتي المالية والدفاع، وما يعرف الآن بالوكالة الفرنسية للتنمية ،AF كما وقعت فرنسا اتفاقيات دفاع تضمنت بنوداً سرية تسمح لفرنسا بالتدخل في الشئون الداخلية الأفريقية(راوية توفيق – ٢٠٢٢).

أولا: الوعود بتغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا:

كانت هناك عهود بتغيير سياسة فرنسا تجاه أفريقيا، إذ تم التعهد في البيان الختامي لفرانسوا ميتران بتغييرات في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، في مشروع أفريقيا الذي نشره الحزب الاشتراكي، مع انتقاد للطبيعة الاستعمارية الجديدة، للروابط الفرنسية مع مستعمراتها السابقة في أفريقيا، واقتراح إعادة توزيع المساعدات الفرنسية بشكل أوسع، ثم زيادة الروابط مع المناطق الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والبرتغالية، وعدم الاكتفاء بمنطقة الفرانكفونية بسبب الحفاظ على العلاقات ذات الطابع الاستعماري الجديد بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، وبالرغم من عدم اقتراح بديل، كان هناك وعد بإنهاء التدخلات العسكرية في أفريقيا(تمام همام – ١٩٨٩).

وظهرت سياسة "فرانسوا ميتران" في أفريقيا واضحة في القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشرة في "لابول" غرب فرنسا، على المساعدات المشروطة، وأن المساعدات ستقدم للدول الأفريقية التي تلتزم بعملية التحول الديمقراطي، لكن فرنسا استمرت في سياستها بدعمها للأنظمة الأفريقية، بما يخدم مصالحها، بغض النظر عما إذا كانوا ملتزمين حقا بالتغييرات الديمقراطية أم لا، كما فعلت مع نظام "هابياريمانا" في رواندا في أوائل التسعينيات (تمام همام – مرجع سابق – ١٩٨٩) ، وبدلاً من تشجيع البلدان في رواندا (Manuel,Op.Cit:85) على البحث عن تقرير مصيرها ساعدت الأنظمة الديكتاتورية الموالية لها.

أعلنت فرنسا عن تغييرات في سياستها السابقة تماشياً، مع سياسة الرئيس" فرانسوا ميتران"، إذ كل مرة احتاجت فيها فرنسا لتحسين صورتها في أفريقيا، وكان هدفه استقلال فرنسا في موقفها بين القوتين العظميتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وانتقد الحرب الأمريكية في فيتنام، وتبني سياسة مؤيدة للعرب ضد السياسة الغربية الموالية (لإسرائيل)، و حاولت استقطاب دول عدم الانحياز في العالم

الثالث، وكان هدف فرنسا أن تظهر بمظهر المدافع عن المصالح الأفريقية، وضامنة للاستقلال الأفريقي، واتبع الرئيس "جيسكار ديستان" هذا المسار، إذ دعا إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر ملائمة لتنمية دول العالم الثالث يتناسب مع سياسة العولمة التي فرضت وجودها(Medard J-F.2001) وكان الهدف، الترويج لفرنسا الحريصة على مصالح العالم الثالث، لتنفيذ حوار حقيقي بين الدول الغنية والفقيرة، والمطالبة بالتنمية وتوزيع أفضل للثروة العالمية، غير أن هذه التصريحات لم تتحقق، وواصلت فرنسا تجارتها المعتادة في أفريقيا، واعترف فرانسوا ميتران بذلك في حملته الانتخابية، ووعد بإعادة هيكلة أساسية للعلاقات الفرنسية الأفريقية لصالح العالم الثالث، والدفاع عن حقوق الإنسان، ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا(اجلال رافت – مرجع سابق– ٢٠٠١).

ثانيا: آليات تغيير السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

مرت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعدة يمكن تناولها بإيجاز هي(راوية توفيق – مرجع سابق–)

المرحلة الأولي: سياسة الإهمال الحميد (المرغوب فيه)Benign Neglect ، وقد امتدت من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٤م، وفي تلك المرحلة اعتمدت فرنسا على رصيد علاقاتها بالعديد من الدول الأفريقية التي ترتبط معها بعلاقات قوية، مع إعطاء الأولوية لمصالحها الاقتصادية، ومن ذلك المنظور فقد شهدت مدة التسعينيات من القرن الماضي تخفيضا لقيمة الفرنك في منطقة الفرنك الأفريقي، وقد عللت فرنسا لذلك الإجراء بأنه جاء نتيجة اختلاف القيمة الاسمية عن القيمة الفعلية للفرنك، ما دفعها إلى تخفيض قيمة الفرنك في المنطقة الفرانكفونية المالية الأفريقية لتقليص الأعباء على اقتصادها، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث نوع من التوتر في العلاقات الفرنسية الأفريقية في عهد الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران(وليد كاصد الزيدي –٢٠٢٠).

المرحلة الثانية: سياسة رد الفعل الدفاعيDefensive Reaction وهو ما يعني من وجهة النظر الفرنسية أن منظومة مصالحها في أفريقيا، تمثل لها مسألة مهمة ويتوجب الدفاع عنها، ومن ثم فإنها تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن تلك المصالح وبالكيفية وبالآلية التي تراها مناسبة.

المرحلة الثالثة: السياسة الواقعية النشطة Active Realism (التكيف الإيجابي مع الواقع)، وتتزامن هذه المرحلة مع تنامي الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية ، وطبيعة التوجهات والسياسات والممارسات الأمريكية والتي تتحرك جميعها باتجاه الحد من الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية إن لم يكن السعي لمحاولة إخراج فرنسا منها، وأمام مثل تلك الأوضاع تجد فرنسا نفسها في حالة لا تمكنها من التصدي للتطلعات والمطامح الأمريكية في أفريقيا ومن ثم فإنها أخذت في محاولة التكيف مع ذلك الوضع، وبالطريقة التي تحافظ بها، ولو على الحدود الدنيا لمصالحها في أفريقيا، من خلال السعي لإيجاد قواسم مشتركة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأفريقيا، ومن خلال الترويج بأنه لا يوجد تعارض أو تهديد أمريكي لمصالحها هناك، وأن التعاون والمصالح المشتركة يمكن أن تكون البديل المناسب للصراع(Africa Research Bulletin 2007).

وكان على صناع السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا، التعامل مع الأزمة الاقتصادية المتصاعدة في نهاية الثمانينيات، التي خلقت ضغوطاً متزايدة من أجل لتغيير داخل الشبكة الاقتصادية التي ربطت الاقتصاد الفرنسي بالاقتصاديات الأفريقية في أفريقيا الفرانكفونية، فمع عدد من العملاء الأفارقة لفرنسا على وشك الإفلاس المالي، قررت فرنسا في البداية إجراء عملية إنقاذ اقتصادية، استلزمت زيادات هائلة في المساعدات الخارجية، زادت معها المساعدات الفرنسية إلى 8.2مليارات دولار في المدة من ١٩٩٠-) 120% (Schraeder, Peter J., 2000 ، خلال عشر سنوات .

ولم تكن عملية الإنقاذ كافية لأن معدلات المساعدة اللازمة للبلاد الأفريقية تفوق القدرات الفرنسية، فقررت فرنسا في يناير عام 1994تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بنسبة 50 % ذلك القرار الذي صدم أفريقيا الفرانكفونية كلها، والتي لم تعرف من قبل تخفيض لقيمة العملة، بما يشير إلى أن أفريقيا الفرانكفونية لم تعد لها الأسبقية في المصلحة الاقتصادية الفرنسية بعد الحرب الباردة؛ إذ تزايدت أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الفرنسية مع التصميم الفرنسي على توسيع نطاق نفوذها التقليدي، وظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في القمة الفرنسية الأفريقية التي عقدت في واجادوجو عام ١٩٩٦، التي أشارت إلى تحول في العلاقات الفرنسية

مع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وغير الناطقة بها؛ إذ حضر القمة 45دولة بما في ذلك 26رئيس دولة(محمود أبو العينين – ٢٠٠٠)

ومنذ بداية التسعينيات كانت هناك سياسة طوعية وتنبيهية، تطورت ملامحها في خطاب فرانسوا ميتران في قمة لابول عام ،1990تليها سياسة أكثر شفافية بداءً من عام ،1997 وذلك بمحاولة فك الارتباط السياسي مع القارة الأفريقية، كما يتضح من عبارته التي أكد فيها" لا تدخل ولا لا مبالاة(وليد كاصد الزيدي – مرجع سابق – ٢٠٢٠).

نتائج نظام Françafrique:

لقد ترك نظام France Afrique ثلاث مشكلات رئيسة للقارة الأفريقية، التي تمثلت في:

١-محاكاة ساخرة للديمقراطية التي فيها سياسة التعددية الحزبية غير ديمقراطية، التي كانت تستخدم لتغطية انتهاكات حقوق الإنسان، وتجاوزت أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة، وطورت علاقات متواطئة وشخصية مع رؤساء فرنسا ورجال الأعمال والنخب الحاكمة، فضلاً عن فشل العديد من الدول وتوقف عملية التنمية الاقتصادية، فلم تستثمر هذه العلاقات الأفريقية الفرنسية في التنمية، لكنها حولت بدلاً من ذلك مبالغ كبيرة من الأموال اللازمة للتنمية نحو الفساد السياسي والعسكري(أحمد عسكر – // 2u,pw https // – ٢٠٢٣) .

٢- استغل النظام France Afrique أنواعا جديدة من الأنظمة التي تمارس التعددية الحزبية لخلافة ترجمتها على أرض الواقع إلى ديمقراطية فعلية.

٣-افتتاح عهد الملكيات الرئاسية، التي تمكن بموجبها عدد من الرؤساء المستبدين من التلاعب بالنظم الدستورية والقانونية في بلادهم، ليصبحوا رؤساء مدى الحياة، ثم تنتقل السلطة بعد وفاتهم إلى أبنائهم(Melly and Darracq- 2013).

ثالثاً: حالات للعلاقات الفرنسية في أفريقيا:

إن تطور العلاقات بين فرنسا وأفريقيا إلى استنتاج سياسة فرنسا، والتي بدأت بعملية فك الارتباط الدقيق عن أفريقيا، وأثرت بشكل سلبي على نظام Afrique، France ، وتمثل التطور الأول في مختلف الفضائح السياسية والمالية والدعاوي القضائية، والتي ظهرت منذ اندلاع قضية (فضيحة ، ELF)عام1994م ، تجاه كثير من المدراء التنفيذيين لمجموعة Elf- ،Aquitaine وبعد أن كانت تلك الشركة مملوكة للحكومة حتى تمت خصصتها عام ،1994بسبب الفضيحة.

عندما ربط الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران المساعدات بعملية 1990وجاءت أولى علامات التطبيع عام جعل رئيس الوزراء إدوارد بالادور المساعدات الثنائية الفرنسية 1993التحول الديمقراطي، وفي عام مشروطة بالتوقيع على برامج الإصلاح التي حددها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما أشرف عام 1994(Cumming, Gordo)D., **Op., Cit:** 27على تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي

وتعد فرنسا من أكثر الدول الأجنبية تدخلا في القارة الأفريقية، إذ لا تزال فرنسا تتمتع بنفوذ كبير في العديد من مناطق القارة، وساعد على ذلك وجود القواعد العسكرية، إذ بلغت القواعد العسكرية الفرنسية سنة١٩٦٠ نحو ١٠٠قاعدة عسكرية، اختزلت إلي ٥قواعد عسكرية نوزعت على دول إفريقية عديدة. وأبرزها قاعدة جيبوتي(محمود أبو العينين: نصدر سابق -) و عقدت اتفاقيات الدفاع والتعاون العسكري والفني، وهو الأمر الذي يساعد على إتمام عمليات التدخل كلما كان ذلك الأمر مطلوباً.

ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين شهدت أفريقيا العديد من حالات التدخل الفرنسي، وتباينت الأهداف المعلنة حول تلك التدخلات ما بين التدخلات الإنسانية، والتدخلات بغرض حفظ السلام والأمن أو التدخل بغرض مواجهة عدوان خارجي على دولة ما، والمحافظة على النظام الحاكم بها، أو التدخل بغرض مكافحة الإرهاب وغيرها من التدخلات(France 24, February 28, 2014) وإذا كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تستخدمان مثل تلك الأساليب لتعليل تدخلهما في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية بطريقة أو بأخرى، فإن استخدام الولايات المتحدة لهذا الأسلوب في ساحل العاج إحدى القلاع الفرانكفونية الأفريقية، وللمرة الأولى، إنما هو دلالة على مدى مسار التوجهات والتحركات الأمريكية في أفريقيا. **وكانت أهم ملامحه:**

أ. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الأفريقية وفق مبادئ الديمقراطية وفقًا لمعايير المصلحة الفرنسية.

ب. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في أفريقيا.

ج – إقامة أكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي لحماية مصالحها في المنطقة واستعراض قوتها.

د. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسيًّا وحزبيًّا؛ لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

هـ. دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

ويلاحظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا – ويظهر منها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان – جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي وُجهت لحكومة باريس؛ بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، لاسيما نظام موبوتو في الكونجو الديمقراطية، وبعد سقوط نظام موبوتو (مايو ١٩٩٧) عملت فرنسا على صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

و. إعادة النظر في العلاقات التقليدية الفرانكفونية، والسعي لتنفيذ إعادة انتشار واعتماد إستراتيجية دبلوماسية وسياسية فرنسية تعلي من شأن مصالح فرنسا الاقتصادية بعيداً عن الفرنكفون الأفريقي وتذهب إلى مناطق جديدة في أفريقيا مثل نيجيريا، وأنجولا، وناميبيا، وزمبابوي وجنوب أفريقيا، وبلدان أخرى من العالم الثالث مثل البرازيل، والهند، وفيتنام الخ.

ز. إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي بشكل خاص، إذ يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة. وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية في القارة إلى ست قواعد فقط في دول: جيبوتي، تشاد، السنغال، كوت ديفوار، الكاميرون، الجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بونجي في أفريقيا الوسطي أواخر عام ١٩٩٧، وذلك بعدما كانت تُستخدم للهيمنة على مناطق أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى.

المطلب الثاني

سياسة الرئيس فرانسوا ميتران في جيبوتي

كانت بداية حقبة الاستعمار الفرنسي في جيبوتي، واستعمار الجزء الجنوبي من خليج تجرة، والحكم الفرنسي لهذه المنطقة، باعتبارها أرض الصومال الفرنسي ثم باعتبارها إقليم العفر والعيسى الفرنسي .بعد الاستقلال في عام1977، حكم جيبوتي حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم الذي كان يسيطر عليه العيسى، وكان حكمهم لها منذ عام 1981 بوصفها دولة ذات حزب واحد، حزب التجمع

الشعبي من أجل التقدم، هو الحزب الوحيد المفوض وشعر العديد من العفر بأنهم مهمشون(Hollande–2013)

و نظمت حركة التحرير الشعبية (إم بّي إل) هجمات ضد الحكومة .في عام ١٩٩١م، وقد أُسست العديد من حركات المعارضة :جبهة المقاومة الوطنية الجيبوتية (إف آر دي بّي)، وتحالف القوى من أجل الديمقراطية (إيه إف دي)، والعمل من أجل نقد النظام في جيبوتي (آرود) و في منتصف عام1991 ، وقد أعاد العديد منهم تجميع صفوفهم في منظمة جديدة :جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية (فرود).والحرب الأهلية الجيبوتية (المعروفة أيضًا باسم تمرد عفر) كانت نزاعًا في جيبوتي دام منذ عام 1991وحتى عام 1994 وأسفر عن سقوط آلاف القتلى والجرحى(بو محظوظ – مرجع سابق –) وتوجه آلاف الجنود الإثيوبيين إلى إقليم جيبوتي بعد سقوط حكومة ديرغ (الحكومة الإثيوبية السابقة). أُعيدوا إلى إثيوبيا تحت إشراف القوات الجيبوتية والفرنسية، لكنهم تركوا وراءهم الكثير من الأسلحة. وأطلقت المنظمة الثورية المسماة جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية (فرود)، حربَ عصابات ضد الحكومة، مطالبةً بمشاركة سياسية أكبر للعفر.

اندلعت معارك بين قوات الحكومة ومتمرّدي فرود في إقليم دخيل في غربي جيبوتي في شهر أكتوبر، وأسرت القوات الجيبوتية منذ الأيام الأولى لاندلاع المعارك، وتحديدًا في ليلة 16–15 نوفمبر 1991، 232 فردًا في منطقة أبخ .و كانوا بشكل رئيس من إريتريا وميليشيا نظام ديرغ سابقًا(– Sarkouzy N. 2007). وشنّت جبهة فرود في 21 نوفمبر عام 1991 هجومًا على بلدة(أبخ) وقوات حمايتها، وبعد يوم طويل من القتال العنيف سحقهم الجنود الجيبوتيون وانتصروا في المعركة .لاحقًا، حدثت عدة معارك بين الجيش الوطني وميليشيا(فرود،) ما أسفر عن خسائر كبيرة لكلا الطرفين واستولى المتمرد (فرود) على جميع المواقع العسكرية في شمال البلاد وحاصر مدينتي تاجوراء وأبخ.

لقد اشتبكت القوات الحكومية ومتمردو فرود بالقرب من تاجورة في 4–3 يناير عام 1992، ما أدى إلى مقتل 150 متمردًا وثلاثة جنود، واشتبكوا أيضًا في مناطق غاغاده وخراب وبيقنيب بتاريخ 18–17 يناير /كانون الثاني عام1992 ، ما أدى إلى مقتل نحو 150 متمردًا و 16جنديًا(زهيرة مزرارة، ميلود عامر حاج ٢٠١٧).

وكان القتال خلال الحرب بشكل رئيسي في شمال البلاد باستثناء حادثة العاصمة، وهو العام الذي دخلت فيه القوات الحكومية منطقة أرحيبا التي يقطنها العفر، وفتحوا النار على حشود من الناس .قتلوا في الوقت نفسه 59 شخصًا على الأقل، مسببين استقالات كبيرة للممثلين العفر من التجمع الوطني في الاحتجاج ومحرضين نزاعاتٍ داخل التجمع الشعبي من أجل التقدم نفسه(Charles H. 2011)، نُشرت بعض القوات الفرنسية في الشمال لمساعدة القوات الحكومية(تمام همام – مصدر سابق –) وهاجم نحو 3000 متمرد (تابعين للفرود) مؤسسات حكومية في دخيل لكن تم التصدي لهم.

وقد حاولت فرنسا التوسط بين الحكومة والمتمردين، لكن فشلت جميع المحاولات التوفيق بين الاثنين منذ نوفمبر عام 1992 وإلي مايو/أيار عام1993، وردت الحكومة من مهام زيادة قواتها المسلحة من 5,000 إلى 20,000 مقاتل واستدعت الاحتياط، وكانت مدعومة من فرنسا ببعض المعدات العسكرية(Voice of America– ٢٠١٤).

وفي 5 يوليو / تموز عام1995 ، أطلقت الحكومة هجومًا مضادًا كبيرًا في المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين :وقعت القاعدة الرئيسية لفرود، الموجودة في آسا غويلا، تحت سيطرة الحكومة، التي استعادت الكثير من الأراضي بما فيها مدن بالهو، ودرة، ورندا، لتجبر المتمردين على الرجوع إلى الجبال على حدود إريتريا في الشمال واتخاذها ملجأً لهم .أسفرت تلك العمليات على إجبار السكان الذين يعيشون في منطقة المعارك والبالغ عددهم نحو 70 ألف مدني على مغادرة منازلهم مثلما أُجبر 30 ألف لاجئ خلف الحدود مع إريتريا وإقليم العفر الإثيوبي وساهمت الحرب الأهلية في إعادة إدخال ديمقراطية و تعدد الأحزاب مع دستور جديد .وكانت الحكومة تحاول فتح مفاوضات مع جبهة فرود المحاصرة على الحدود بين جيبوتي وإثيوبيا ولديها عدة مئات من المسلحين. و أُجريت انتخابات برلمانية ورئاسية بعد ذلك، انقسمت جبهة فرود حول مسألة مدى التعاون مع الحكومة .لكن استمرت أعمال حرب العصابات بالانتشار، واستنكرت المعارضة العديد من الانتهاكات بحق المدنيين(–٢٠٢٣ .com http://islamstory).

تشكّلت القارة الأفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبَّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية – الأفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر ١٩٩٤)، إذ أكَّد للحاضرين أنه بدون أفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين(Hansen A. 2008) وهو الأمر الذي يدلل على مدى الاهتمام الفرنسي بأفريقيا ومدى التعويل عليها في بناء وبقاء مكانة فرنسا الدولية، وهو ما يعني أيضا أن تلك العلاقة مع أفريقيا بلغت من وجهة النظر الفرنسية إلي مستوى العلاقة المصيرية. ويبدو أن هذا الإدراك ليس مقصورًا على ميتران فقط، بل هو مواصلة لسياسة ثابتة، إذ سبقه في ذلك الجنرال" ديجول"، الذي أرسى تقليدًا لا يزال ساريًا، يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية ومستشاريه على ملف الشؤون الأفريقية، ويصنف هذا الملف على أنه "بالغ السرية". كما ربطت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وزارة التعاون الدولي مع أفريقيا بوزارة الخارجية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا(زهيرة مزرارة، ميلود عامر حاج: مصدر سابق –).

–لمحة تاريخية عن فرنسوا ميتران François Mitterrand (1916–1996)

يعد فرانسوا ميتران رجل سياسة فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي 1981 – 1995.كان ينتمي إلي الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام.وتوفي في 8 يناير 1996 عن عمر 79 عاماً ، ولد في مدينة جارناك في غرب فرنسا (منطقة شارنت)، ونشأ في بيئة برجوازية وكاثوليكية .كان أبوه من الوجهاء، يدير معملاً للخل .اضطر لمسايرة قيم عائلته واتبع

المسلك الذي رسمته له بيئته .درس الآداب والحقوق في باريس وتخرّج من المدرسة الحرة للعلوم السياسية وأصبح متطوعًا في حركة الكولونيل لاروك للشبّان، التي تدعو إلى تقوية السلطة التنفيذية وتميل إلى أقصى اليمين(١).

وعلى خلاف الأسطورة التي ساهم في ترويجها، كان طالبًا مسيّساً لا يربأ بنفسه عن المشاركة في المظاهرات ضدّ الأجانب، إلا أنه لم يكن فاشياً ولا معادٍ للسامية، بل كان هاجسه الأدب كما تبرهن عليه نصوصه عن فرنسوا مورياك و أندريه جيد و هنري دو مونترلان، إلا أنّه كان مائلاً إلى يمين اليمين.

وعمل ميتران في الجمعية الوطنية، المجلس الأقوى في البرلمان الفرنسي من عام1946 م حتى عام 1958م، ومن عام1962 م إلى أن أصبح رئيسًا عام1981 م. كما أنه كان عضوًا في مجلس الشيوخ . الأقل سلطة . بين فترات عضويته في الجمعية الوطنية .وبدأ ميتران حياته السياسية بوصفه سياسيًا معتدلاً، ثم تحولت آراؤه السياسية إلى الاشتراكية .وأصبح معارضًا رئيسيًا لسياسات الحكومة المحافظة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين .وخلفه جاك شيراك في مايو1995 م. وبعد هزيمة فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية سجن ميتران في معتقل ألماني، وبعد فراره منه في ديسمبر 1941 عمل في فيشي للدولة الفرنسية كرئيس لشعبة الصحافة لمفوضية توظيف سجناء الحرب السابقين، بين ١٩٤٢ –١٩٤٣ . كان من المؤيدين لـ فيليب بيتان بحماس في الأشهر الأولى، لاعتقاده أن رابح فيردان أحصن سور ضدّ السيطرة الألمانية.

وقد بدأ يتطلع إلى المقاومة في عيد الخمسين 1942 بعدما قابل مجموعة بدأت تقلب للدولة الفرنسية ظهر اللجن، فشرع يتحوّل ببطء .لم يكن أوّل من انضمّ إلى المقاومة ولكنه لم يكن من المتخلفين عنها أيضاً.

ودخل فرنسوا ميتران المقاومة سنة 1943 بعدما تلقى وسام" الفرانيسك "الذي كان يعطى لأوفى خدم فيليب بيتان .ثم سافر إلى لندن والجزائر .تتضمن مذكرات الجنرال ديغول الحربية بشأن ميتران أحكاماً قاسية، إذ يذكره في قائمة من كان يخابر فرنسا الحرّة من داخل الحدود .أدرجّت حركة المعتقلين والمنفيين، التي كان ينشط فيها ميتران، بعد التحرير في قائمة الحركات المشتركة في المقاومة الفرنسية الداخلية.

وحوّلته الحرب إلى شخص آخر وأثّرت عليه مخالطة الشيوعيين والاشتراكيين في المعتقلات تأثيراً بالغاً . فعند تحرير فرنسا كان ميل ميتران إلى اليسار ميلاً شديداً بل كاد يدعو إلى الثورة العمالية؛ كتب في رسالة لأعز صديق له جورج دايان" :إن مثالي لهو الوحدة العمالية." ورغم ذلك لم يتردد ميتران في السنوات التالية في الإبحار في المياه العكرة ليمين الوسط .توالت الحكومات وبقي هو دائماً في دوائر الحكم، وتولى 11 حقيبة وزارية في عهد الجمهورية الرابعة .ولعله كان بقي على هذه الحال لولا انقلاب ديغول سنة 1958 التي حوّله إلى المعارضة، أي اليسار. وسرعان ما أدرك فرانسوا ميتران عواقب نظام الاقتراع الجديد الذي أقرّه استفتاء 1962 والذي كان عارضه بشدة، وسعى ليصبح ممثل اليسار ضد

ديغول في انتخابات .1965 وبعد ذلك تتابعت المراحل التي أدت به إلى الوصول إلى قمة الحزب الاشتراكي في مؤتمر إيبيني سنة 1971 الذي كرّسه كزعيم للمعارضة، فقادها إلى الحكم في غضون عشر سنوات.

وعلى الرغم من أن فرانسوا ميتران، كان اشتراكياً كثيرًا ما كانت له انتقادات قوية لأسلافه اليمينيين وسياستهم الأفريقية، فإن مواقفه تجاه أفريقيا خلال ولايته الأولى لم تكن مختلفة عن توجهات شارل ديجول، فيما يتعلق بالخلية الأفريقية؛ إذ تدخل ميتران أكثر من فوكار، لاسيما في جمهورية جيبوتي الصغيرة التي حظيت باهتمام الرئيس الفرنسي(Vallin Victor-Manuel,2015).

ويركز هذا المطلب على سياسة فرنسا في جيبوتي في فترتي الرئيس فرانسوا ميتران في جيبوتي من ١٩٨١-١٩٩٥م

مدة الرئاسة الأولى (١٩٨١-١٩٨٦):

كان ثمة شيء من الأمل مع وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى السلطة سنة1981 ، ولكن الأمل سرعان ما خبا، حين أحاطت به حاشية من الصهاينة فصرفوه عن كل ما كان يريد تطبيقه (جاك أتالي، بن حمو، وغيرهما، وقام بالإصلاحات الأولى والعودة إلى السياسة الاقتصادية المحافظة، وفي 10 مايو 1981انتخب ميتران رئيساً للجمهورية هازماً الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان ليصبح أول رئيس اشتراكي للجمهورية الخامسة ويكلف پيير موروا بتشكيل حكومته الأولى.ومن الإصلاحات التي اتخذتها حكومة موروا داخليّاً:

رفع الراتب الأدنى ١٠%، والإعانات العائلية والسكنية ٢٥ % ، والإعانات للمعاقين ٢٠% وإلغاء عقوبة الإعدام وإنشاء ضريبة على الثروات الكبيرة ومضاعفة ميزانية وزارة الثقافة ورفع ميزانية البحث بـ 512% ، وميزانية وزارة التشغيل بـ 112 % ، وميزانية وزارة السكن بـ 37 %.

تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي وتأميم البنوك والمجموعات الصناعية الكبرى وتحديد المدة القانونية للشغل بـ 39ساعة أسبوعية ورفع مدة العطلة المدفوعة إلى خمسة أسابيع سنوية وإلغاء تجريم المثلية.

مدة الرئاسة الثانية(1988 – 1995):

في 8 مايو/أيار1988م، هزم فرانسوا ميتران" جاك شيراك" بـ 54 % من الأصوات كاتماً حقيقة معاناته من سرطان البروستاتا و قام بتكليف" ميشال روكار" بتشكيل حكومته الجديدة، إلا أنّ الشيوعيين رفضوا المشاركة في الحكومة مما اضطر الحزب الاشتراكي- الذي لم يحظَ إلا بأغلبية نسبية -إلى أن يطلب دعم أحزاب الوسط، وكانت الأجواء متوترة بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، مما دعا ميتران لاستبداله بـ"إديت كريسون" في مايو/أيار 1991 عاقداً النية على توخي خط سياسي يساري أكثر وضوحاً. إلا أن الحزب الاشتراكي فشل في الانتخابات النيابية عام 1993 كما كُلّف" إدوار بالادور " أحد أعلام الحزب الديجولي بتشكيل الحكومة الجديدة في إطار تعايش جديد .فعادت الحكومة الجديدة إلى سياسة الخصخصة بعدما كانت الحكومات الاشتراكية جمدتها منذ.1988 . شهدت رئاسة

ميتران الثانية مشاركة فرنسا في حرب الخليج إلى جانب الولايات المتحدة(حسناء سيف – مصدر سابق –).

إذن ففي منطقة القرن الأفريقي تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة من خلال نفوذها التقليدي، ولسنوات طويلة في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا، ويعد التدخل والوجود الفرنسي في دولة جيبوتي، هو امتداد للحقبة الاستعمارية الفرنسية، إذ كانت جيبوتي تسمي في تلك الحقبة الصومال الفرنسي، وبعد استقلال هذا الإقليم لم يُضم إلى الصومال على الرغم من مطالبته وسعيه لذلك، وإنما أعلن دولة مستقلة عنه، وظل منذ ذلك التاريخ تربطه علاقات وطيدة بفرنسا، على مستويات متنوعة ومتعددة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إذ كانت توجد قاعدة لفرنسا على إقليم الدولة، كما أن جيبوتي هي إحدى دول منظمة الفرانكفونية، إلا أن الوقت الراهن يشير إلى تنامي الاهتمام والوجود الأمريكي، والعسكري لاسيما في جيبوتي، في إطار السياسة والإستراتيجية الأمريكية العامة الرامية إلى تعظيم مصالحها ونفوذها ومكانتها العالمية، وأيضاً مزاحمة الوجود الفرنسي حتى في مناطق نفوذه التقليدية، بل ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما يتجاوزه إلى التضييق على الوجود الفرنسي من أجل دفعه إلى الخروج النهائي.(موقعhttps// elaph.com–٢٠٢٣).

و ظلت فرنسا سنوات طويلة تعد الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، إذ ظلت حوالي عشرين دولة أفريقية تدور في فلكها لسنوات طويلة، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدرتها النووية، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة عوامل أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بعامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة(محمد عبد الغني سعودي– مرجع سابق– ١٩٨٠).

علي الرغم من حصول العديد من الدول الأفريقية على استقلالها مع حلول أوائل ستينيات القرن الماضي، وعلي الرغم من السوء الذي اتسم به الاستعمار الفرنسي، فقد تمكنت فرنسا من التكيف مع الواقع الجديد وبدلاً من أن تنقلب الدول الأفريقية المستقلة على الماضي الاستعماري الفرنسي بكل مآسيه، أغرتها فرنسا بأهمية العلاقات الفرنسية –الأفريقية وضرورة مواصلتها، وفقا لتصورات جديدة وبعيدا عن السياسات والممارسات الاستعمارية، وقد نجحت فرنسا، فعلاً، ليس فقط في استمالة معظم تلك الدول وإنما أضافت لها دول جديدة(موقعhttps // elaph.com –٢٠٢٣).

وعملت فرنسا أن تحافظ على الروابط الأمنية المتعددة، وعلى بقائها وتنميتها، والتي قد تضعف أحياناً، وقد تقوى أحياناً أخرى، وذلك في سياق المتغيرات الدولية، ومدى المعونات الفرنسية المقدمة، ثم التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة، وأبرز الاتفاقيات الأمنية الفرنسية تتمثل فيما يلي:

أ-القواعد العسكرية:

تعد جيبوتي إحدى الدول الأفريقية الواقعة في إطار إقليم شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، وعلى الرغم من كونها ثالث أصغر الدول في أفريقيا من حيث المساحة، إلا أنها تعد أحد أبرز الدول الأفريقية ذات الموقع الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، نظرًا لتحكمها في عمليات المرور المرتبطة بحركة الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، وهو ما شكّل دافعًا قويًا لتنافس القوى الدولية والإقليمية على أن يكون لها علاقات معها على نحو يتجاوز الأشكال التقليدية للتعاون الدولي، وذلك عبر تعزيز وجودها العسكري في إطارها.بينما ترتبط المجموعة الثانية من العوامل بجيبوتي والمتمثلة في موقعا الجغرافي الاستراتيجي وبنيتها التحتية وقدرتها على استيعاب التشكيلات العسكرية وتوجهها المؤيد للغرب(https //asharq,com -٢٠٢٣).

كما تُعد قاعدة جيبوتي قاعدة بحرية، وهى تعمل نقطة ارتكاز متقدمة للقوات الفرنسية، كما أنها تقوم "بالعمليات الأمنية الخفيفة Soft Security Issues"، وتُعد هذه القاعدة من أهم القواعد الفرنسية في أفريقيا وأكبرها، إذ يتمركز بها ثلاث سفن إنزال، وتستطيع استقبال العديد من القطع البحرية، وبها ٢٨٥٠ جندي فرنسي، وسريتا دبابات، و٢٦ مركبة مدرعة للاستطلاع، وست مدفع عيار ١٥٥ مم وسرب جوى ميراج (عشر طائرات) وطائرة نقل وطائرتا بحث وإنقاذ عمودية.

وتشمل القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي- أو التي يُطلق عليها" القاعدة العملياتية المتقدمة " Advanced Operational Base-الطائرات الهليكوبتر ومجموعة طائرات ميراج المقاتلة بالإضافة إلى المعدات الثقيلة لدعم وحدات المشاة،

كما تحتفظ فرنسا بوجودها العسكري في جيبوتي منذ تأسيس المحمية الفرنسية خلال المدة (1883-1887)، وعقب حصول جيبوتي على استقلالها في عام 1977 احتفظت فرنسا بالعديد من التسهيلات العسكرية وقاعدة عسكرية في جيبوتي، وتعد القوات الفرنسية في جيبوتي forces françaises stationnées à Djibouti (FFDJ)بمثابة أكبر الوحدات العسكرية الدائمة لفرنسا في أفريقيا، وقد تقلص عدد القوات الفرنسية في جيبوتي منذ الاستقلال من (4300) عنصر في عام 1978 إلى (2400) عنصر خلال العقد الأول من الألفية الجديدة قبل أن تصل حاليًا إلى (1450) عنصرًا، وهو ما يشكل الحد الأدنى المنصوص عليه في إطار اتفاقية التعاون الأمني المشار إليها سابقًا، وتنتشر القوات الفرنسية في عدة مواقع تشمل مطار جيبوتي أمبولي الدولي djibouti-ambouli international airportومطار شابيلاي (Chabelley Airport) الواقع خارج العاصمة، فضلًا عن القاعدة البحرية والتي تعلب دورًا لوجستيًا هامًا للأسطول الفرنسي وأساطيل الدول الحليفة لها في الإقليم، كما تعد هامة على المستوى الاستراتيجي لدعم القدرة الفرنسية بشأن إرسال غواصات الهجوم النووي nuclear attack submarinesإلى المحيط الهندي.(عمرو موسي -٢٠١٧).

وتمثل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملاً تفسيريا آخر لإستراتيجيتها في هذا الإقليم، ولجيبوتي أهمية بالغة بالنسبة إلي فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتماد اقتصاد جيبوتي على مجمع الميناء الحديث الذي يُعد أحد أكثر الموانئ تطورا في العالم .ومن المتوقع أن تنمو حركة التجارة عبر هذا الميناء سريعا بالتوازي مع تحسن اقتصاد إثيوبيا، وهي أكبر جيرانها وشريكها التجاري الرئيسي . وتمتلك جيبوتي بعض الأصول الطبيعية التي يمكن استخدامها لأغراض السياحة، وموارد بحرية غير مستغلة يمكنها دعم زيادة أنشطة صيد الأسماك الحرفي، وبنية تحتية من كابلات الاتصالات السلكية واللاسلكية المغمورة التي يمكن الاستفادة منها لتطوير صناعات رقمية وخدمات جديدة .ومن الممكن أن تكون الطاقة المتجددة مصدرا آخر للنمو إذ تمتلك جيبوتي إمكانات لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة حرارة الأرض وطاقة الرياح(عبد المنعم أبو ادريس – ٢٠٢٠).

وتكمن قوة جيبوتي في موقعها الإستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتشكل جسرا بين أفريقيا والشرق الأوسط .وتقع جيبوتي بالقرب من بعض أكثر الممرات الملاحية ازدحاما في العالم (بين آسيا وأوروبا)، وهي تستضيف قواعد عسكرية لكل من فرنسا والولايات المتحدة واليابان والصين ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى قوات تابعة لبلدان أخرى دعما للجهود الدولية لمكافحة القرصنة . وتسعي فرنسا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع جيبوتي، وتبادل المصالح والخبرات في القطاع الخاص، وتدعم فرنسا الاقتصاد الجيبوتي وتؤمن الدولة ضد التهديدات الخارجية والداخلية وتمثل المساعدات الفرنسية جزءا أساسيا في موازنة الدولة **إذ وقعت عدة اتفاقيات اقتصادية وأمنية مثل:(اجلال رافت – مرجع سابق – ٢٠٠١).**

١- اتفاق دفاع مشترك بين الدولتين عام١٩٧٧،يوجد بموجبه ٥٠٠٠جندي فرنسي في جيبوتي.

٢- مساعدات اقتصادية تعادل ٦٠% ، من حجم المساعدات الإجمالية.

٣- توقيع معاهدة في نوفمبر ١٩٩٢ تنص على مساهمة فرنسا في الموازنة العامة لجيبوتي، بمبلغ ٢٥مليون فرنك فرنسي، وتستمر لمدة١٩ سنوات.

٤- اتفاق للإشراف على تدريب القوات المسلحة الجيبوتية.

وفي يناير عام ١٩٩١أعلنت جيبوتي، أنها ستعيد النظر في وجود القوات الفرنسية، مما أدي إلي تراجع فرنسا، وسحب ملف الوساطة من " آلان فيفيان"، وسلم إلي "بوديجو، مدير الشؤون الأفريقية بالخارجية الفرنسية الذي اتخذ موقفا مناقضا لموقف "آلان فيفيان" ولكن الوساطة الفرنسية لم يكتب لها النجاح.

ب. اتفاقيات الدفاع المشترك:

لقد تناقصت عدد اتفاقيات الدفاع المشترك التي كانت عقدتها فرنسا مع الدول الأفريقية في الستينيات، وبلغ حالياً "ثماني اتفاقيات" فقط ومنهم جيبوتي(اتفاقيات بين عدة دول) ورغم ذلك فقد أتاحت فرنسا للدول الأفريقية التي لم توقع مع فرنسا مثل هذه الاتفاقيات الحق في طلب المساعدة العسكرية

الفرنسية في الأزمات الطارئة، ويعد طلب حكومتي تشاد وزائير "الكونغو الديمقراطية" عام ١٩٩٦ مثالين على ذلك(موقع https //studes.aljazeera .net– ٢٠٢٣/٢/٢٣
.(

الخاتمة :

عرضنا في هذا البحث السياسة الفرنسية تجاه جيبوتي في عهد الرئيس فرانسوا ميتران من خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على الوعود التي قدمها لرئيس الفرنسي بشأن تغيير السياسة في جيبوتي، والابتعاد عن الممارسات الاستعمارية والعلاقات لاسيما القائمة على الفساد والمحسوبية، والممارسة الفعلية لتلك السياسة، إذ ركز المطلب الأول على تطور تلك العلاقات الخاصة France Afrique منذ مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لمعرفة ملامح الاستمرار والتغير بشأن السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، في حين ركز المطلب الثاني على تقويم نتائج سياسة الرئيس فرانسوا ميتران وفي ضوء ذلك **توصلنا إلى عدة نتائج:**

١–قامت العلاقات الفرنسية مع القادة الأفارقة في عهد فرنسوا ميتران على العلاقات الشخصية، ودعم الأنظمة الصديقة بغض النظر عما إذا كانت ديمقراطية أم لا، ومع تولى فرانسوا ميتران السلطة وانتقد أسلافه اليساريين في سياستهم الأفريقية، ومع ذلك فإن موقفه تجاه القارة الأفريقية خلال مدة رئاسته الأولى لم يكن مختلفًا بشكل كبير عن توجهات "شارل ديجول" فيما يتعلق بالخلية الأفريقية، وبالرغم من تعهده عام 1981في البيان الختامي للحزب الاشتراكي بإجراء تغييرات في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، كما وعد في القمة الفرنسية الأفريقية في لابول 1991بالمساعدات المشروطة، وتشجيع الأنظمة التي تتجه نحو الديمقراطية، وبدلاً من ذلك خفضت المساعدات الإنمائية للدول التي تتجه نحو الديمقراطية مثل بنين ومالي والنيجر، وزادت من حصة الدول الديكتاتورية مثل الكاميرون، وعلى الرغم من ذلك ظلت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا كما هي، على الرغم من التنازلات الرمزية في الخطاب.

٢– تطورات العلاقات بين فرنسا. والتي بدأت بفك الارتباط مع أفريقيا، وتمثلت هذه التطورات في اندلاع قضية فضيحة Elfعام ،1994في حين تمثل تطور الثاني في إعلان الحكومة الفرنسية عام 2005 نيتها بتقليص أفريقيا من الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا.

–سعت فرنسا في إستراتيجيتها الجديدة في جيبوتي إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تخطت مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة، وكانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي والسوفيتي.

ويتضح من خلال سياسة فرنسا في عهد الرئيس فرانسوا ميتران تجاه جيبوتي واهتمامها عامة بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي؛ ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي، بالإضافة إلي اهتماماتها بالشمال والشرق الأفريقي، كما أن سياستها الجديدة ترمي إلي فتح الحوار مع دول الجنوب الأفريقي أيضا، ولذلك فإن السياسة الفرنسية الحالية .

بشقيها السياسي والاقتصادي . تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧، وعُرف باسم "مشروع أفريقيا.

References:

1. Ijlaal Raafat (2001): French Policy in Sub-Saharan Africa, International Politics Journal (Cairo, Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue 106, October 1991).
2. Eman Ashraf Rashad Ibrahim Suleiman (2022): French Foreign Policy towards Africa during the period 1991-2017 "A Retrospective Vision" - Published Research - Faculty of Economic and Political Studies - Alexandria University.
3. Tamam Hammam Tamam (1989): National Resistance against French Expansion in Upper Niger, African Studies Journal, Cairo University, Institute of African Research.
4. Hassana Saif (2017): Africa in the French Strategic Perspective after the Cold War, Research Journal of Humanities and Social Sciences (Khaled Al-Hassan Institution, Center for Studies and Research, Volume 7, Issue 8).
5. Rawiya Tawfiq (2002): Political Conditionality and Democratic Transition in Africa, Cairo University: Egyptian-African Studies Program.
6. Roland Marchal (1995): Miterrand, Djibouti, and the African Horn, Journal: African Politics, Issue 83.
7. Zuhaira Mazzara, Meloud Aamer Haji (2017): French Security Policy towards the African Coast between Discontinuity and Continuity, Academy Journal of Social and Humanities Studies (Algeria, Issue 18).
8. Abdul Moneim Abu Edris Ali (2020): An Introduction to the African Horn "The Tribe, Somalia, Ethiopia, Eritrea, Djibouti" - Arab Publication and Distribution.
9. Amr Moussa (2017): Katabiya, Dar Al-Shorouk, Cairo.
10. Mohamed Abdel Ghani Saoudi (1980): African Issues, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1980.
11. Mahmoud Abu Al-Ainin (2000): European-African Relations after the Cold War, International Politics Journal (Cairo, Al-Ahram Foundation, Issue 140).
12. The Concept of International Relations: Definitional Problems. Egyptian Institute for Studies. February 15, 2016. Archived from the original on February 2, 2018. Retrieved on February 22, 2023.
13. Moulay Boumahouz (2016): French Foreign Policy towards Africa in the Face of American-Chinese Competition Study (2001-2014) - Ph.D. Thesis (University of Damascus, Faculty of Political Science).
14. Nazem Abdulwahid Al-Jasoor (2001): Foundations and Rules of Diplomatic and Consular Relations: Guide for Diplomats and Diplomatic Missions - Dar Majdalawi for Publishing and Distribution - Archived from the original on February 20, 2023.
15. Walid Kasid Al-Zaidi (2020): Francophonie: A Study of Terminology, Concept, and Historical Development, Contemporary Terminology Series, First Edition, Najaf, Iraq, The Holy Abbasid Threshold, Islamic Center for Strategic Studies, Issue 39.

١٦-Africa Research Bulletin 2007 ١٦-

١٧-Hollande vows to help Nigeria fight Boko Haram', France 24, February 28, 2014.

١٨-Medard J-F.2001. Oil and War: Elf and Françafrique in the Gulf of Guinea, paper presented at the 10th International anti-corruption conference, Prague.

١٩-Renou 2002: "A new French Policy in Africa?", Journal of Contemporary African Studies, vol.20, no.1,

20-Amnesty International 2014, Ethnic Cleansing and Sectarian Violence in the Central African Republic, London: Amnesty International,

21-Cumming, Gordon D.,2013: 25

22-Hollande vows to help Nigeria fight Boko Haram', France 24, February 28, 2014 23-Hollande: The war on Mali Islamic Extremists won', The Christian Science Monitor, September 19, 2013-

-Manuel, Op. Cit:85 ٢٤

25-Medard J.F. 2005: 'France and Sub-Saharan Africa: A privileged relationship', in Engel U. and Olsen, eds., Africa and the North: between Globalization and Marginalization, London: Routledge

26-Sarkouzy N. 2007. Address at the University of Cheikh Anta Diop, Dakar, July 26

27-Schraeder, Peter J., 2000

28. For more information, refer to the organization's website accessed on February 20, 2023: http://www.francophonie.org/
29. Charles H. (2011). 'Social catastrophe follows French imperialist intervention in Ivory Coast'. World Socialist Website. Retrieved from: http://www.wsws.org/en/articles/2020/04/ivor-a21.html
30. Hansen, A. (2008). The French Military in Africa. Washington: Council on Foreign Relations.
31. Taylor, I. (2010). The International Relations of Sub-Saharan Africa. London: Continuum International Publishing. Retrieved from: https://www.bloomsburycollections.com/book/the-international-relations-of-sub-saharan-africa/introduction
32. 'US, France Point to Joint Anti-Terrorism Efforts in Africa'. Voice of America. February 10, 2014.
33. Vallin, Victor-Manuel (2015). 'France as the Gendarme of Africa 1960 – 2014'. Retrieved from: https://www.jstor.org/stable/43828515
34. 'Colonization in Somalia and Djibouti: The Story of Islam in Africa' published on islamstory.com. Retrieved on February 24, 2023.
35. 'Regional Resistance and the Return to Africa' accessed on February 19, 2023, from abaa.org. Retrieved from: https://m.nn/abaa.org
36. 'The Arab Encyclopedia: Theory of International Relations'. Retrieved from: https://arab-ency.com.sy/ency/overview/5243/13. Archived from the original on December 20, 2020. Accessed on February 23, 2023.
37. Asker, A. 'Africa in French Strategy'. Thought Center. Retrieved on February 23, 2023, available at //2u,pw//https
38. 'Djibouti: A Strategic Axis for France and an Advanced Site for America and China'. Published on asharq.com. Retrieved from: https://www.asharq.com. Accessed on February 24, 2023.

39. 'Djibouti: A Valuable Strategic Site with Many Others'. Published on elaph.com. Retrieved from: https://www.elaph.com. Accessed on February 23, 2023. Source: Previous.
40. 'France and the African Century: Repositioning, Alliances, and Future Challenges'. Report published on studes.aljazeera.net. Retrieved from: https://studes.aljazeera.net. Accessed on February 23, 2023.